

روح المعاني

تقدير الخبر ذهب الأكثر منهم إلى أن لا هذه لا خبر لها واعترض بأنه يلزم حينئذ إنتقاء الحكم والعقد وهو باطل قطعاً ضرورة إقتضاء التوحيد ذلك وأجيب بأن القول بعدم الإحتياج لا يخرج المركب من لا وإسمها عن العقد لأن معناه إنتقى هذا الجنس من غير هذا الفرد والا عند هولاء بمعنى غير تابعة لمحل إسم لا وظهر إعرابها فيما بعدها ولا مجال لجعلها للإستثناء إذ لو كانت له لما أفاد الكلام التوحيد لأن حاصله حينئذ أن هذا الجنس على تقدير عدم دخول هذا الفرد فيه منتف فيفهم منه عدم إنتقاء أفراد غير خارج عنها ذلك وهو بمعزل عن التوحيد كما لا يخفى واستشكل الإبدال من جهتين الأول أنه بدل بعض ولا ضمير للمبدل منه وهو شرط فيه الثاني أن بينهما مخالفة فإن البديل موجب والمبدل منه منفي وأجيب عن الأول بأن إلا تغني عن الضمير لإفهامها البعضية وعن الثاني بأنه بدل عن الأول في عمل العامل وتخالفهما في الإيجاب والنفي لا يمنع البدلية على أنه لو قيل إن البديل في الإستثناء على حدة لم يبعد .

والثاني من القولين الأولين وهو القول بخبرية ما بعد إلا ذهب إليه جماعة وضعف بأنه يلزم عمل لا في المعارف وهي لا تعمل فيها وبأن إسمها عام وما بعد إلا خاص فكيف يكون خبراً وقد قالوا : بإمتناع الحيوان إنسان وأجيب عن الأول بأن لا لاعمل لها في الخبر على رأي سيبويه وأنه حين دخولها مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل فلم يلزم عملها في المعرفة وهو كما ترى وعن الثاني بأننا لا نسلم أن في التركيب قد أخبر بالخاص عن العام إذ العموم منفي والكلام مسوق للعموم والتخصيص بواحد من أفراد مادل عليه العام وفيه ما فيه .

وأما الأقوال الثلاثة التي لا يعول عليها فأولها أن إلا ليست أداة إستثناء وإنما هي بمعنى غير وهي مع إسمه تعالى شأنه صفة لا إسم لا بإعتبار المحل والتقدير لا إله غير الله تعالى في الوجود وثانيها وقد نسب للزمخشري أن لا إله في موضع الخبر وإلا وما بعدها في موضع المبتدأ والأصل هو أو الله فلما أريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ بإلا إذ المقصور عليه هو الذي يلي إلا والمقصود هو الواقع في سياق النفي والمبتدأ إذا إقترن بإلا وجب تقديم الخبر عليه كما قرر في موضعه وثالثها أن ما بعد إلا مرفوع بإله كما هو حال المبتدأ إذا كان وصفاً لأن إلهها بمعنى مألوه فيكون قائماً مقام الفاعل وساداً مسد الخبر كما في ما مضروب العمران ويرد على الأول أن فيه خلافاً من جهة المعنى لأن المقصود من الكلمة أمران نفي الألوهية عن غيره تعالى وإثباتها له سبحانه وهذا إنما يتم إذا كان إلا فيها للإستثناء إذ يستفاد النفي والإثبات حينئذ بالمنطوق وأما إذا كانت بمعنى غير فلا

يفيد الكلام بمنطوقه إلا نفي الألوهية عن غيره تعالى وأما إثباتها له عز اسمه فلا يستفاد من التركيب واستفادته من المفهوم لا تكاد تقبل لأنه إن كان مفهوم لقب فلا عبره ولو عند القائلين بالمفهوم إذا لم يقل به إلا الدقاق وبعض الحنابلة وإن كان مفهوم صفة فمن البين أنه غير مجمع عليه ويرد على الثاني أنه مع ما فيه من التحمل يلزم منه أن يكون الخبر مبينا مع لا وهى لا يبنى معها إلا المبتدأ وأيضا لو كان الأمر كما ذكر لم يكن لنصب الاسم الواقع بعد إلا في مثل هذا التركيب وجه وقد جوزوه فيه جماعة وعلى الثالث أنا لا نسلم أن ألها وصف وإلا لوجب إعرابه وتنوينه ولا قائل به .

هذا ولي إن شاء الله تعالى عودة بعد عودة إلى ما في هذه الكلمة الطيبة من الكلام وفي قوله تعالى الحي سبعة أوجه من وجوه الإعراب : الأول أن يكون خبرا ثانيا للفظ الجلالة الثاني أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف أي هو الحي الثالث أن يكون بدلا من قوله سبحانه : لا إله إلا هو الرابع أن يكون